



**بيان الختامي للندوة الدولية حول "البرلمانات ورهانات الامن الغذائي"**

**إعلان الرباط حول الامن الغذائي**

**1 نونبر 2019 م**

نحن رؤساء وممثلو الإتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمانات الوطنية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، والمشاركون والمشاركتات في الندوة الدولية حول "البرلمانات ورهانات الامن الغذائي" التي أحتضنها مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ، يومي 31 أكتوبر وفاتح نوفمبر 2019 م ، برئاسة معالي السيد حكيم بن شماش ، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشوري وال المجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي ، بمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ؛

إذ نقدر عالياً الدور الريادي الذي تلعبه المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس . في إطلاق ودعم كل المبادرات التنموية والتضامنية الهدافـة إلى تطوير الشراكة بين المنطقتين العربية والإفريقية . وعلى رأسها المبادرة من أجل تكيف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية ، التي تعرف بمبادرة "TRIPLE A" التي أطلقها جلالته بمناسبة قمة المناخ " كوب 22 " ؛

وإذ نثمن خلاصات كل مداخلات رؤساء وممثلي البرلمانيات وكذلك الدراسات والتقارير المقدمة بالندوة من طرف المختصين والخبراء . لاسيما ذات الصلة بتأثير النزاعات والتغيرات المناخية على الأمن الغذائي وتدفقات الهجرة والنزوح خاصة على الأطفال والنساء والفتات المهمشة ؛

وإذ نستحضر الالتزامات التي قدمها رؤساء وممثلو البرلمانيات والموافق التي عبروا عنها بالقمة البرلمانية العالمية ضد الجوع وسوء التغذية في مدريد باسبانيا في 29 - 30 أكتوبر 2018م ،

وخصوصاً تعبيرهم عن القلق بشأن النتائج التي تم بلوغها على المستوى الدولي بخصوص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والذي تسجل كل الدراسات والتقارير التأخر في تحقيقه على الرغم من كل النداءات والجهود المبذولة ؛

وعيناً منا بدورنا . كبريات . في الجهود العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة . ولا سيما الهدف الثاني المتعلقة بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030م . وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة ؛

فإننا نلتزم بأن نعمل على :

- قوية التنسيق والتعاون والتضامن جنوب -جنوب بين بلدان إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والカリبي على المستويات الثنائية وتعزيز آليات الإنداجم الإقليمي وسبل التعاون الثنائي وخصوصاً في مجالات التعليم والبحث العلمي وتملك ونقل التكنولوجيا حول تعزيز الأمان الغذائي والتبادل الاقتصادي والتنمية المستدامة والتنسيق والتشاور المستمر عبر قنوات مؤسساتية دائمة ؛
- بناء شراكات مدرة للنفع المشترك وإطلاق динاميки مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية من خلال التعجيل بصياغة إستراتيجيات تعاون قائمة على قيم التضامن والعدالة والمصلحة المشتركة ؛
- دعم العمل الذي تقوم به الوكالات الدولية للأمم المتحدة . مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي . بالإشتراك مع جميع البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف الثاني الداعي إلى القضاء على الجوع ونقص التغذية وتعزيز الانتاج الزراعي المستدام بحلول عام 2030م ؛
- تعزيز الحوار بين البرلمانيين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى وإزالة العقبات التي تواجهها . بالإضافة إلى تطوير تعاون أوسع وتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين . بما في ذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني



والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص . من أجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في الغذية الكافية والصحية ;

- تقوية عمل البرلمانات العربية والأفريقية والأمريكية لاتينية . وخصوصاً مجالس الشيوخ وال المجالس المماثلة بتنوع مكوناتها وكفاءاتها . بغية تعزيز رقتابتها على أداء الحكومات ومدى التزامها بتنفيذ التعهادات الوطنية والدولية المتصلة بالأمن الغذائي . والاضطلاع بدورها في سن التشريعات التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وبلدان الجنوب على العموم ؛
- تكوين مرصد برلماني جنوب -جنوب للأمن الغذائي بغية تعزيز التواصل والتسيير بين البرلمانات والاتحادات الفلاحية والصناعية والتجارية وتزويدها بما يتم رصده من معطيات ومتغيرات عن الامن الغذائي وبناء جسور بين هذه الجهات وبين الجهات المعنية بالأمن الغذائي والتغذية على المستوى الاقليمي والدولي لضمان الإبقاء على حالة الجدية واليقظة في متابعة هذه القضايا الهامة .

وندعو الحكومات والقطاع الخاص وكل المؤسسات المعنية ببلداننا إلى :

- تعزيز العمل المشترك بين الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص . في إطار منظومة من الجهود المنسجمة والمنسقة للتعاطي مع موضوع الامن الغذائي والتغذية كمدخل استراتيجي واساسي لتعاون واعد على مستوى المنطقتين الأفريقية والعلبية . في ارتباط وثيق بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية ؛
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار المسؤول في مجال الزراعة والبحث العلمي في الموضوعات ذات الصلة . من خلال سن التشريعات المحفزة لمنح القروض التفضيلية للاستثمار في المجال الزراعي . ومنح القطاع الخاص حواجز ضريبية وجمركية تساعد على المنافسة وكذلك سن التشريعات التي تدعم إنشاء شبكات النقل والمواصلات وتسهيل الحركة والنقل عبر الحدود المشتركة بين الدول ؛



• تبني آليات فعالة ومستدامة كفيلة بضمان الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة . مع تشجيع مراكز البحث العلمي حول إنتاج الغذاء وتطوير الأساليب الزراعية المستدامة والحساسة لتغيرات المناخ بما يمكن من التغلب على الآثار الناتجة عن تغيرات المناخ والتصحر وشح مياه الأمطار وغيرها من العوامل المناخية .

ولتحقيق هذه الغايات ، نعهد إلى رئاسة مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ، بصفتها تترأس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي ، بالتنسيق مع الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والカリبي وكذلك مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى ، من أجل مباشرة تفعيل هذه الالتزامات ومتابعة تنفيذ التوصيات ذات الصلة .

